بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تدعو فيه دول العالم لمتابعة التقارير الأممية عن انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين*

٢٠٢١/٢/٢١

عمليات رصد وتوثيق يومية تقوم بها المنظمات الحقوقية والإنسانية سواء المحلية أو الدولية للجرائم والانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، إحصائيات وأرقام تُوضع في تقارير دورية يُسلط عليها الضوء وتحتل صدارة الأخبار المحلية دائماً والدولية في بعض الأحيان قبل أن تتراجع هذه التقارير وما تحمله من مآسي يومية إلى مواقع متأخرة في نشرات الأخبار والمواقع الإعلامية لصالح أحداث ساخنة أخرى من مناطق مختلفة من العالم، دون أن تأخذ هذه التقارير حقها ليس فقط في عرض ما فيها من صور مظلمة وجرائم يندى لها الجبين، وإنما في متابعتها وضمان وصولها إلى مراكز صنع القرار الدولي، ولا تحظى هذه التقارير بالتفات ولو شكلي من جانب العديد من الجهات والدول التي تتغنى صباح مساء بحقوق الإنسان وحرياته، فتمر هذه التقارير وما فيها مرور الكرام أمام مجتمع دولي لم يعد يكترث لما يتعرض له المواطن الفلسطيني على يد آلة القتل الإسرائيلية. في هذا السياق، يأتي التقرير الأخير الذي نشره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا) والذي حاول أن يُوجز بعض ما يتعرض له الفلسطينيون من اعتداءات وتنكيل يومي. هذه الأرقام والحقائق والصور المأساوية التي يحملها التقرير الأخير لـ (أوتشا) لا تختلف كثيراً عن ما حملته التقارير السابقة، أو التقارير التي تصدر عن منظمات وهيئات حقوقية محلية وإقليمية ودولية جميعها ترصد ما يتعرض له الفلسطيني وتضعه أمام مجتمع دولي يدّعي حماية الإنسان وحقوقه.

إن الوزارة اذ تدين بأشد العبارات انتهاكات وجرائم الاحتلال ومستوطنيه اليومية بحق شعبنا، فإنها تُقدر عالياً ما تقوم به المنظمات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية من توثيق وفضح للانتهاكات الإسرائيلية بحق شعبنا، وتتمنى على (أوتشا) العمل على ضمان وصول هذا التقرير والتقارير السابقة واللاحقة إلى كافة دول العالم ليشاهد ما تقوم به إسرائيل ويرتكبه نظامها الاستعماري الإحلالي العنصري في الأرض الفلسطينية تحت حجة تنظيم حياة الشعب تحت الاحتلال أو تحت حجة الدفاع عن النفس. كل خطوة تقوم بها إسرائيل هي مخالفة للقانون الدولي ومن الصعب إيجاد خطوة واحدة فيها لصالح المواطنين تحت الاحتلال أو لتحسين ظروفهم وحاجياتهم وما رفضهم إدخال لقاحات كورونا للضفة أو نقلها لغزة إلا آخر البراهين على مثل هذه السياسات، فدولة الاحتلال واهمة بأنها ومن خلال السماح بإدخال عينات قليلة من هذه الطعومات يمكنها أن توهم العالم بأنها أوفت بالتزاماتها كقوة احتلال أو توقفت الانتقادات الدولية لها. نأمل أن يحظى

---

* **المصدر**: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps212

هذا التقرير الأممي بما يستحقه من اهتمام ومتابعات وإجراءات دولية لوقف ومنع استمرار هذه السياسات المخالفة للقانون الدولي، والتي ترتقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/